اسرائيل ، رغم ما ينطوي عليه هذا الموقف من اخطار تهدد الرهائن . ولكن لا بد من التوكيد على أن الجمهورية الاتحادية لم تكن تتخذ موقفا لصالح اسرائيل حول مسألة الرهائن بوجه عام . فقد كانت هناك ظروف خاصة في قضية الالعاب الاولمبية : فالرهائن كانوا اسرائيليين ولم يكن الا لحكومتهم سلطة اعطاء الفدائيين ما ارادوه ، وقد آثرت تلك الحكومة ان تضحي بأرواح هؤلاء الافراد لتحقيق أهدافها . ولو لم يتم الالمان بمحاولة انقاذ رغم طلب الاسرائيليين وقتل الرهائن ، اما في المانيا الغربية او في احدى البلدان العربية، لاصيبوا على الارجح بكارثة على يد وسائل الاعلام في الغرب لتركهم اليهود يقتلون . وفي احدى المقابلات اعترف المستشار الالماني الغربي بطريقة لبقة بأن الالمان الذين اتخذوا القرار كانوا قد وجدوا العناد الاسرائيلي يحاصرهم(١٠٠).

في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠ أسر الفلسطينيون حمولة طائرة من الالمان والسويسريين واليهود الاميركيين والبريطانيين وطالبوا الجمهورية الاتحادية باطلاق سراح الفلسطينيين الذين كانوا سابقا قد حاولوا اختطاف طائرة في ميونيخ وقتلوا احد ركاب هذه الطائرة . فقامت الجمهورية الاتحادية والدول المعنية الاخرى بتفويض الصليب الاحمر باجراء المفاوضات ، وعلى الاثر اطلقت الجمهورية الاتحادية سراح السجناء وحسبما جاء في احد تقارير الانباء، انتقد بعض هذه الحكومات اسرائيل لرفضها منح الصليب الاحمر مثل هذا التفويض(١٠١). كذلك الامر اطلقت الجمهورية الاتحادية سراح من بقي حيا من اعضاء ايلول الاسود في حادثة الالعاب الاولمبية فور ان أسر رفقاء لهم احدى طائرات لوفتهانزا . وردا على الاحتجاج الاسرائيلي الذي اعقب ذلك ، قال السكرتير الصحافي للحكومة الالمانية : « نحن لم نسبب النزاع »(١٠٢).

**اجراءات عقابية ضد الفلسطينيين والعرب الاخرين**

في الثالث عشر من ايلول ( سبتمبر ) عام ١٩٧٢ بحث وزراء داخلية الجمهورية الاتحادية والمقاطعات الالمانية المختلفة الامن الداخلي والعرب . واعلنوا انهم يتوقعون هجمات اخرى من الفدائيين العرب في المستقبل القريب وانهم سيبعدون من البلاد«الاجانب المشبوهين» بأسرع مما كانوا يفعلون في الماضي(١٠٣). وبعد بضعة أيام ابتدأت موجة من الاعتقالات والطرد من البلاد شملت الفلسطينيين وبعض العرب الاخرين . وكان بعض المقاطعات الالمانية ايضا يمنع دخول العرب الى الجمهورية الاتحادية في ذلك الحين . وقد اعيد اكثر من ١٥٠٠ شخص، معظمهم من رجال الاعمال وأصحاب المهن ، في مطارات المانيا الغربية بين الثامن من ايلول ( سبتمبر ) والرابع والعشرين منه ، مع أنهم كانوا يحملون تأشيرات صادرة عن وزارة الخارجية . ولدى مغادرتهم البلاد طلب منهم الحضور الى المطار قبل موعد الذهاب بخمس ساعات(١٠٤). وفي الثالث من تشرين الاول ( اكتوبر ) أعلن وزير الداخلية الاتحادي منظمات الطلبة والعمال الفلسطينية لاشرعية وحلها . وبعد ذلك جرى طرد المزيد من الفلسطينيين . وبين الاول من تشرين الاول ( اكتوبر ) والثامن عشر منه رفضت المقاطعات الالمانية ، التي باتت موافقتها الان ضرورية قبل ان تستطيع وزارة الخارجية اصدار تأشيرات لمواطني الدول العربية،طلبات التأشيرات التي تقدم بها ١٥٠٠ شخص من أصل ٤٦٠٠ طلب، مع أن وزارة الخارجية كانت قد وافقت على الطلبات جميعها(١٠٥).

واذا ما جمع المرء الارقام الواردة في التقارير الصحافية ، وجد أن نحو ٢٠٠ فلسطيني طردوا من المانيا الغربية . وعدا عن هؤلاء ابعد عدد من الفلسطينيين بصورة اكراهية عن طريق رفض تجديد تصاريح اقامتهم(١٠٦). والى ذلك فان « اجراءات الامن » التي طبقت قد تكون اكرهت البعض على الخروج بفعل التهويل والخوف . خذ ، مثلا ، معاملة احد الطلبة في جامعة ميونيخ ، وقد علقت المحكمة الامر بابعاده بضعة أشهر لكي يستطيع تقديم الامتحانات لشهادة الماجستير . فهو لم يجبر على اثبات وجوده مرتين يوميا في مركز بعيد للشرطة فحسب ، بل ان رجال الشرطة كانوا يوقفون سيارتهم قرب منزله في الساعة السابعة من صباح كل يوم لاسابيع عدة ويتعقبونه في سيارتهم كلما خرج من بيته . وكانت هذه المراقبة تستمر حتى الحادية عشرة ليلا . بالطبع ، لم يكن بامكان الجيران الا ملاحظة هذه الاعمال الظاهرة . وكانت المصيبة أسوأ بكثير ، فقد كانت زوجة هذا الشاب في شهر حملها الخامس . وهذه الاحداث، للمناسبة ، هي موضوع فيلم وثائقي ، بعنوان